

يقترح بعض وصفاته الإصلاحية على النحو الآتي:

- يجب على السلطات الاستفادة من انخفاض أسعار النفط لإلغاء إعفاء الوقود من الضريبة على القيمة المضافة وزيادة الرسوم على البنزين. ونوصي بإقرار زيادة 1% في نسبة الضريبة على القيمة المضافة.

- ما تقوم به وزارة المال لزيادة التحصيل الضريبي مشجع، لكنه ليس كافياً. يجب إقرار ضريبة الريح الرأسمالي على العمليات العقارية، وزيادة الضريبة على إيرادات الفوائد والضريبة على أرباح الشركات.

- سلسلة الرتب والرواتب مثيرة للجدل وفي حال إقرارها يجب تمويل كلفتها من إيرادات واضحة وعلى دفعات من دون أثر رجعي، وأن يكون ذلك مترافقاً مع خطوات إصلاح شامل للقطاع العام تكون بنتيجته الرواتب على أساس الإنتاجية.

- يجب زيادة الإنفاق على المشاريع الرأسمالية وعلى البرامج الاجتماعية، وخلق مساحة مالية أوسع لها.

- ينبغي للسلطات تمرير الميزانية الشاملة لعام 2015. لبنان لم يكن لديه موازنة معتمدة منذ 10 سنوات، علماً بأن إقرار الموازنة سيكون إشارة قوية إلى الإرادة السياسية والمسائلة.

- يجب على مصرف لبنان أن يقلص دوره كوسيط بين الدولة والمصارف، وأن يوقف عملياته شبه المالية ويعزز ميزانيته العمومية على المدى المتوسط.

- هناك حاجة لإصلاح سوق العمل من أجل زيادة فرص العمل ذات الإنتاجية المرتفعة. هناك حاجة ماسة لخلق فرص العمل في القطاع النظامي للعمال الأقل مهارة، ولا سيما في ضوء ضغوط إضافية من اللاجئين السوريين.

- نشعر بالقلق من من التأخر في نشر المعلومات والبيانات للجمهور.

- إن نظام التقاعد ليس قابلاً للاستمرار مالياً، وفي نهاية المطاف سيعاني قصور. ينبغي إدخال نظام التقاعد الموحد إنصافاً لموظفي القطاعين العام والخاص.

حاجة لإجراء تغيير حاسم في السياسات لتعزيز الثقة». (الثقة، كما ترد في تقرير الصندوق، هي العنصر الذي يخلق بيئة استقطاب للتدفقات النقدية، التي توفر، بدورها، تمويل كلفة الدين العام واستدامة القطاع الخاص).

ويلفت الصندوق إلى تبعات «تجاهل الإصلاح المالي». فمثل هذا الأمر «محفوف بالمخاطر الناتجة من اعتماد لبنان على زيادة الودائع لتمويل الزيادة في الدين العام، وهذا يفاقم من تعرض الاقتصاد لتقلبات مفاجئة في الثقة، ويعمق العلاقة المتبادلة بين المصارف والدولة (تمويل الدين العام)».

تجاهل الإصلاح المالي «أمر مكلف»، كما يشير الصندوق. السبب هو أن أسعار الفائدة سترتفع لا محالة مع ارتفاع المعدلات العالمية». ففي السابق كان النمو يسجل معدلات مرتفعة، فيما كانت أسعار الفوائد العالمية المنخفضة تساعد على خفض كلفة الدين العام، إلا أنه مع تغير الظروف العالمية والمحلية على نحو غير مناسب، فإنه من دون الإصلاحات المالية سيبقى الدين العام في اتجاه تصاعدي، بما يحمله ذلك من مخاطر».

كذلك، فإن تجاهل غير عادل «لأن مدفوعات الفوائد ستزداد إلى 12% من الناتج المحلي الإجمالي (نحو 40% من إجمالي الإنفاق) على المدى المتوسط، وبالتالي ستنافس الإنفاق الضروري على الاستثمارات العامة والبرامج الاجتماعية. حاملو الدين هم الأكثر استفادة على حساب فئات أخرى (معروف أن المصارف ومصرف لبنان يحملان غالبية الدين اللبناني)». انطلاقاً من ذلك، ترحب بعثة الصندوق بطلب السلطات اللبنانية إجراء دراسة تقييم لصلاية المؤسسات اللبنانية، وتقول في تقريرها «إنه الوقت المناسب لطلب السلطات اللبنانية، وهو أمر مرجح به».

أي إصلاحات؟

لكن عن أي إصلاحات؟ الصندوق



توصية بالغاء إعفاء الوقود من الضريبة على القيمة المضافة وزيادة الرسوم على البنزين (الموسوي)

المحفزات الرئيسية للنمو في لبنان فشلت في خلق نمو في الوظائف ذات الجودة الأعلى واللازمة لضمان الاستقرار الاجتماعي على المدى الطويل.

وصفات إصلاحية

يوصي الصندوق بأن يُجرى لبنان إصلاحات مالية تحفّز النمو. فالنموذج الاقتصادي للبنان يرتكز على «الثقة»، إلا أن «معدلات نمو الودائع تتباطأ، وبالتالي هناك

قوية على الهشاشة في ظل ربط العملة اللبنانية بالدولار». وإضافة إلى العجز الكبير في الحساب الجاري (الحساب الجاري هو صافي التدفقات النقدية والسلعية والخدمات من لبنان وإليه) «هناك مؤشرات على أن الاقتصاد اللبناني يفقد تنافسيته الخارجية. يمكن تفسير ذلك جزئياً، بسبب ضعف الخدمات العامة وشبكات الأمان الاجتماعي اللتين تعوقان قدرة الاقتصاد». وقد تبين للصندوق أن

3% في نهاية 2015». ورغم أن النظام المصرفي يتسم بالسيولة، إلا أن رساميل المصارف لا تزال متواضعة قياساً على حجم انكشافها على الدين السيادي بالعملة المحلية وعلى مخاطر الاقتصاد.

يعتقد صندوق النقد الدولي أنه من دون تدخل حاسم من السلطات، فإن «التدهور المالي متواصل في عام 2015. عجز الحساب الجاري سجل 25% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014، وهذه دلالة

”

لم تتبنّ الوزارة أي سياسة ترمي إلى خلق فرص عمل

“

وتقسيتها زمنياً. أما وقد انقضت مهلة السماح (عدة أشهر)، ولم تبادر مختلف هذه المؤسسات إلى تسوية أوضاع العمالة الأجنبية فيها»، فإن وزارة العمل قررت، بحسب البيان، دعوة هذه المؤسسات، مجدداً، إلى ما يلي:

أولاً: إعطاء الأولوية في فرص العمل للبنانيين واللبنانيين حيث بلغت نسبة البطالة في لبنان نحو 25%.

ثانياً: حصر الاستعانة بالعمالة الأجنبية، وهي حق قانوني من شأنه أن يعزز تفاعل الحضارات، بالقطاعات التي تحتاج إلى العاملين الأجانب والخبرات الأجنبية، ولا سيما حين لا تجد المؤسسات حاجتها بين اللبنانيين واللبنانيات. وستكون الوزارة متفهمة لذلك.

ثالثاً: بحكم الأخوة العربية، تمنى وزارة العمل إيلاء نظرة خاصة للعمال السوريين والفلسطينيين

يعملون أكثر من 12 ساعة يومياً من دون أن يحصلوا على الحد الأدنى للأجور أو أي ضمانات اجتماعية.

لم تتبنّ الوزارة أي سياسة ترمي إلى خلق فرص عمل إنما اكتفت بدعوة «الشركات والورش والمصارف والمستشفيات والفنادق والمطاعم والمعامل وغيرها في لبنان إلى الالتزام بقانون العمل وبالأنظمة الإجرائية التي ترعى تنظيم عمل الأجانب في لبنان (السوريون ضمناً)، فلا تتذرع هذه المؤسسات بأسباب واهية وغير جدية، أو ببطاقة الإقامة التي يصدرها الأمن العام، لكي تلتف على القانون وتعفي نفسها بنفسها من طلب إجازات العمل

للأجانب العاملين لديها أو للذين ستستقدمهم». وقال البيان أن دوائر وزارة العمل «أمهلت هذه المؤسسات أشهراً عديدة لتشريع وضع العمالة الأجنبية لديها، بناء على طلب وزير العمل سجعان قزي الذي أراد إعطاء هذه المؤسسات الوقت الكافي لترتيب أوضاعها وللتخفيف من إنفاقها في هذه الظروف الاقتصادية الصعبة. ولهذه الغاية، عقد الوزير قزي سلسلة اجتماعات مع مختلف قطاعات الانتاج بحضور اختصاصيين من الوزارة لتسهيل إصدار إجازات العمل

أخبار

الموظفون يعتصمون أمام الTVA

ينفذ موظفو الإدارة العامة، الخميس المقبل، إضراباً عاماً في الوزارات والمؤسسات العامة والبلديات، يترافق مع اعتصام أمام مبنى الضريبة على القيمة المضافة. وزارة المال (TVA)، عند العاشرة صباحاً. وقد دعت الهيئة الإدارية للرابطة، بعد اجتماع عقده أمس، إلى إقرار مشروع سلسلة تؤمن العدالة والمساواة بين مختلف مكونات القطاع العام، بكل فئاته الوظيفية، ولكل العاملين، وموظفين دائمين، متعاقدين وأجراء، مياومين، عمال ساعة وفاتورة، ومتعاقدين.

جنبلات يرفض مخططات بلدية بيروت

طالب النائب وليد جنبلاط بإعادة تصويب العمل البلدي لمصلحة بيروت وناسها بعيداً عن المشاريع التجارية الضخمة، «التي لا هدف منها سوى جني الأرباح لبعض أصحاب النفوذ والمصالح العقارية والمالية، بما لا يمت بصلة إلى حقيقة الحاجات الاجتماعية والإنمائية في العاصمة». وقال «مرة جديدة يكشف النقاب عن مخططات مريبة ترسمها بلدية بيروت تتعلق هذه المرة بميدان سباق الخيل، الذي يكاد يكون المتنفس الأخير في العاصمة التي اجتاحتها ناطحات السحاب ومكعبات الباطون والإسمنت وضائق شوارعها بمئات الآلاف من السيارات». وأضاف «إن أهالي بيروت وسكانها سيفقدون معلماً مهماً من معالمها بعد دالية الروشة والملاعب البلدي في الطريق الجديدة وما يرسم لحديقة السيوفي ومشروع فؤاد بطرس وسواها من المشاريع التي تقضي على ما تبقى من بيروت القديمة وتبيحها للمشاريع الكاسحة التي تفتقد النسيج الاجتماعي والمديني، الذي تحطم رويداً رويداً بعد التحطيم التدريجي للبيوت التراثية القديمة في مختلف أحياء العاصمة».